

لجنة التدقيق

تتخذ لجنة التدقيق الخطوات المناسبة لضمان استقلالية المدققين الخارجيين عن الشركة، وفقاً لما يقتضيه القانون المعمول به.

يقر أعضاء لجنة التدقيق بمسؤوليتهم عن أنظمة اللجنة، ومراجعة آلية عملها، وضمان فعاليتها.

كما يقر رئيس لجنة التدقيق بمسؤوليته عن سياسات اللجنة، ومراجعة آلية عملها، وضمان فعاليتها.

تتطلب لائحة مهام لجنة التدقيق أن تتألف اللجنة من ستة أعضاء، يجب أن يكون على الأقل ثلاثة من أعضاء لجنة التدقيق من المديرين غير التنفيذيين (على أن يكون اثنان منهم على الأقل مستقلين). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى عضو واحد على الأقل خبرة عملية في التدقيق أو المالية أو المحاسبة. يرأس لجنة التدقيق أحد الأعضاء المستقلين، وتضم أعضاء آخرين يتم انتخابهم من قبل مجلس الإدارة حسب الحاجة. يتم تعيين أعضاء لجنة التدقيق وفقاً للائحة المهام ذات الصلة. تعقد لجنة التدقيق اجتماعاتها بما لا يقل عن أربع مرات سنوياً. يتعين على جميع أعضاء لجنة التدقيق الامتثال لبروتوكول مشاركة المعلومات الخاص بالمجموعة، والذي يحدد الإرشادات المتعلقة بمشاركة المعلومات الجوهرية غير العامة والتداول بناءً على معلومات داخلية.

يبين الجدول التالي الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق في عام 2025:

اجتماع لجنة التدقيق 2025 / (3) بتاريخ 21 أكتوبر 2025	اجتماع لجنة التدقيق 2025 / (2) بتاريخ 22 يوليو 2025	اجتماع لجنة التدقيق 2025 / (1) بتاريخ 22 أبريل 2025	اجتماع لجنة التدقيق 2024 / (4) بتاريخ 23 يناير 2025	المنصب	عضو مجلس الإدارة
-	-	-	Ⓐ	الرئيس	خالد الزعابي (*)
-	-	-	Ⓐ	عضو	تسنيم أحنيش (**)
Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	-	الرئيس	هيتال باتيل (***)
Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	-	عضو	كلوس فروليش (****)
Ⓐ	Ⓔ	Ⓐ	Ⓔ	عضو	أحمد أبو جراد
Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	نائب الرئيس وعضو	دانييل تيرنهايم
Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	عضو	توماس مايكل بويسن
Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	Ⓐ	عضو	ساندرا مولر

Ⓔ غائب Ⓐ حاضر

* استقال السيد خالد الزعابي من منصب رئيس لجنة التدقيق في بروج بي إل سي اعتباراً من 25 فبراير 2025
 ** استقالت السيدة تسنيم أحنيش من منصب عضو لجنة التدقيق في بروج بي إل سي اعتباراً من 25 فبراير 2025
 *** عُين السيد هيتال باتيل في منصب رئيس لجنة التدقيق في بروج بي إل سي اعتباراً من 25 فبراير 2025
 **** عُين السيد كلوس فروليش في منصب عضو لجنة التدقيق في بروج بي إل سي اعتباراً من 25 فبراير 2025

تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالتقارير المالية وعمليات التدقيق والضوابط الخارجية والداخلية، بما في ذلك مراجعة ومراقبة سلامة بياناتنا المالية، ومراجعة ومراقبة نطاق الأعمال غير المتعلقة بالتدقيق التي يقوم بها المدققون الخارجيون، وتقديم المشورة بشأن تعيين المدققين الخارجيين، والإشراف على العلاقة مع مدققي الحسابات الخارجيين لدينا، من خلال مراجعة فعالية عملية التدقيق الخارجي، ومراجعة فعالية وحدة مراجعة الرقابة الداخلية لدينا. وتقع المسؤولية النهائية عن مراجعة التقرير السنوي والحسابات والموافقة عليها على عاتق مجلس الإدارة. وتولي لجنة التدقيق الاعتبار الواجب للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسوق أبوظبي العالمي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

